

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠٢٢

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛ وبناءً على ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع تنفيذ محور الخصوص - المطرية بمنطقة عرب الحصن (الفحامات) بمحافظة القاهرة .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى والعقارات اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه فى المادة السابقة ، والمبين موقعها ومساحتها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة الإيضاحية والرسم التخطيطى والكشوف المرفقة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١١ شعبان سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ١٤ مارس سنة ٢٠٢٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولى

وزارة التنمية المحلية

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠٢٢

أتشرف بعرض الآتى :

ورد كتاب محافظة القاهرة رقم ٣٢٩٩ المؤرخ ٢٦/١/٢٠٢٢ بشأن طلب إضفاء صفة النفع العام على العقارات الواقعة بمنطقة عرب الحصن (الفحامات) والمتعارضة مع تنفيذ محور الخصوص بالمطرية والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر .

حيث أرفق بالكتاب المشار إليه كشف بأسماء الملاك الظاهرين للعقارات المطلوب إضفاء صفة النفع العام لها والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر .

حيث أرفق بالأوراق مخطط إجمالى للمشروع المطلوب إقامته .

حيث قدرت قيمة التعويضات المبدئية بمعرفة المقيم العقارى بإجمالى ٥٥٠٠٠,٠٠٠ مليون جنيه (فقط خمسة وخمسون مليون جنيه لا غير) وقد تم مخاطبة السيدة الدكتورة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتدبير الاعتمادات اللازمة لنزع الملكية .

ولما كان مشروع تنفيذ محور الخصوص - المطرية بمنطقة عرب الحصن (الفحامات) بمحافظة القاهرة يحقق نفعاً لأهالى المحافظة - الأمر الذى يتطلب استصدار القرار اللازم بتقرير هذه الصفة للعقارات اللازمة لتنفيذه ، والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر .

لذلك وإعمالاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية .

فقد أعد مشروع القرار المرافق .

برجاء - فى حالة الموافقة - التوجيه بإصداره .

وزير التنمية المحلية

لواء/ محمود شعراوى







